

المنظور الصيني لمنطقة الشرق الأوسط في القرن الواحد والعشرين

Chinese Perspectives on the Middle East in the Twenty-First Century

شريفة كلاع*، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3، (الجزائر)، cherifaklaa@gmail.com

تاريخ النشر: 10/06/2023

تاريخ القبول: 14/05/2023

تاريخ الاستلام: 12/04/2023

ملخص:

تحاول هذه الدراسة التركيز على التوجهات الصينية نحو منطقة الشرق الأوسط والتي تعتبر منطقة نفوذ أمريكية بالأساس، وذلك من خلال تبيان أهمية منطقة الشرق الأوسط في المنظور الصيني، وكذا المصالح الصينية في هذه المنطقة مع التركيز على البعد الطاقوي، خاصة في ظل سعي الصيني إلى توسيع مصالحها العالمية، وتوضيح محددات السياسة الصينية الحالية تجاه منطقة الشرق الأوسط في ظل الفرص القائمة في العلاقات العربية - الصينية، وقد خلصت الدراسة إلى أن الصين تعزز تواجدها في المنطقة على اعتبار أن هذا الإقليم يعتبر بوابة جيواقتصادية وجيوستراتيجية واقعة في نقاط تقاطع مبادرة "الحزام والطريق"، إدراكا منها بأنها أصبحت تشكل المرجع الاقتصادي للتنمية والتحديث في الصين.

الكلمات المفتاحية: الشرق الأوسط؛ العلاقات؛ الدول العربية؛ الصين؛ القرن الواحد والعشرين.

تصنيف JEL : A11 ، B25 ، F21 ، P40

Abstract:

In this study, I attempt to focus on the Chinese orientations towards the Middle East region - essentially an American sphere of influence - showing the importance of the Middle East from the Chinese perspective, as well as Chinese interests in this region with a focus on the energy dimension, especially in light of China's endeavor to expand its interests globally, and to clarify the determinants of the current Chinese policy towards the Middle East in light of the opportunities that exist in Arab-Chinese relations. The study concluded that China may strengthen its presence in the region on the grounds that this region is a geo-economic and geo-strategic gateway located at the intersection points of the "Belt and Road" initiative. Realizing that it has become the economic reference for China's development and modernization.

Keywords: Middle East; relations; Arab countries; China; The twenty-first century.

Jel Classification Codes: A11 ، B25 ، F21 ، P40.

* المؤلف المرسل

1. مقدمة:

يجب أصبحت منطقة الشرق الأوسط ضمن حسابات الأمن القومي الصيني، وما ساهم في ذلك الاهتمام هو حالة التراجع الذي أصابت هيمنة القوة الأمريكية التي سادت منذ فترة إدارة الرئيس السابق "باراك أوباما"، وقد زادت في ظل إدارة الرئيس الحالي "جوزيف بايدن" في ظل تركيزها على منطقة آسيا، حيث ترى الصين بأن الولايات المتحدة الأمريكية قد فقدت زمام المبادرة في منطقة الشرق الأوسط لصالح عدد من القوى الكبرى في العالم، وعلى رأسها روسيا والصين، الأمر الذي يجب أن ينقل منطقة الشرق الأوسط من وضع الخضوع للهيمنة الأميركية إلى شرق أوسط جديد بعد العصر الأمريكي، الأمر الذي جعل الصين إضافة إلى المتغيرات الأخيرة على الساحة الدولية الراهنة وما يجري في منطقة الشرق الأوسط تحديدا إلى مراجعة سياساتها الخارجية والدخول أكثر في عمق المنطقة وقضاياها، عن طريق الاستثمار في الاقتصاد وفي السياسة معا، من خلال الخروج شيئا فشيئا من سياسة "التنين الحذر" إلى سياسة "التقدم حيث يتراجع العدو"، في فضاء كان ولا يزال محور السياسة العالمية ومحالا للتنافس الدولي.

أهمية البحث: تكمن أهمية هذا البحث في الإلمام بموضوع المنظور الصيني لمنطقة الشرق الأوسط في القرن الواحد والعشرين، وذلك من خلال تبيان أهمية هذه المنطقة ومختلف المصالح الصينية فيها خاصة منها الطاقوية، وكذا التركيز على محددات السياسة الصينية الحالية تجاه منطقة الشرق الأوسط، في ظل الفرص القائمة في العلاقات الصينية العربية خاصة.

إشكالية البحث: لمعالجة موضوع البحث تم طرح الإشكالية الرئيسية: إلى أي مدى أصبحت منطقة الشرق الأوسط ذات أهمية في المنظور الصيني؟

فرضية البحث: وتكمن فيما يلي:

*تزايدت أهمية منطقة الشرق الأوسط في المنظور الصيني خلال السنوات الأخيرة خاصة بعد تحلي الولايات المتحدة الأمريكية عنها كأولوية في سياستها الخارجية الحالية، حيث أصبحت هذه المنطقة فضاء يشكل العمود الفقري لمشروع "الحزام والطريق" ذي الأبعاد الاقتصادية والسياسية الهامة بالنسبة للصين.

منهج البحث: تم الاعتماد في هذا البحث على المنهج الإحصائي، والمدخلين الجيوبوليتيكي والاقتصادي، والتي تخدم الموضوع المدروس بما يساعد على الإجابة عن إشكاليته المطروحة.

عناصر البحث: سنحاول من خلال هذه المشاركة البحثية معالجة موضوع: "المنظور الصيني لمنطقة الشرق الأوسط في القرن الواحد والعشرين"، وذلك من خلال تناول النقاط التالية:

1 - أهمية منطقة الشرق الأوسط في المنظور الصيني.

2 - المصالح الصينية ومركزية الطاقة في العلاقات الصينية الشرق الأوسطية العربية.

3 - محددات السياسة الصينية الحالية تجاه منطقة الشرق الأوسط.

4 - الفرص القائمة في العلاقات الصينية الشرق الأوسطية.

2. أهمية منطقة الشرق الأوسط في المنظور الصيني:

أصبحت منطقة الشرق الأوسط في فترة الحرب الباردة ونهاية القرن العشرين، من بين المناطق الجيوسياسية المهمة في الفكر الاستراتيجي الصيني، أي "المنطقة الوسطى" التي سيطر بها الغرب الاستعماري الصين من جهة الغرب، وبناء القواعد والأحلاف مقل حلف بغداد، ورابطة جنوب شرق آسيا (نعمة)، الوطن العربي في الاستراتيجية العليا الصينية، (2019، ص: 200)، ولأجل ذلك أولت السياسة الخارجية الصينية في القرن الواحد والعشرين اهتماما حول قيام قوة صينية مسؤولة على صعيد العالم، شددت القيادة الصينية فيها على ضرورة زيادة انخراط الدولة في شؤون العالم، من دون السعي إلى تغييرها جذريا دفعة واحدة تماشيا وفلسفة الصعود السلمي، الأمر

الذي جعل الاستراتيجيون والخبراء الصينيون في العلاقات الدولية يعكفون على وضع الخطط الملائمة لذلك، فقد اقترح الخبير "وانغ ييسي" (Wang Yisi) خطة استراتيجية عنوانها "السير غربا"، هدفها تهيئة قدرات الصين للتدخل السياسي في المناطق الغربية ومنها العالمي العربي لكسب نفوذ يسمح بفرض مصالحها المحورية فيها، وفرض توازن قوى جديد مع الولايات المتحدة الأمريكية، في حين اقترح الخبير "لي يونغهو" (Li Yonghuo) أن تتبنى الصين مقاربة مزدوجة، وتأسيس علاقات جيدة بالقوى الكبرى القائمة، بالموازاة مع تحسين علاقاتها بالدول المجاورة والدول النامية في إطار ما أطلق عليه "حزام محيط استراتيجي"، وقد بدا التأثير الأكاديمي واضحا على الدوائر الرسمية من خلال إطلاق الرئيس الصيني "شي جين بينغ" (Xi Jinping) مبادرة "الحزام والطريق" سنة 2013 من أجل تعزيز التعاون وتحقيق النمو الاقتصادي في الدول المجاورة من خلال ثلاثة محاور، وأحد أهم هذه المحاور هو العالم العربي عبر الخليج العربي والبحر المتوسط لإحياء خط الحرير القديم مع العرب (زغوني، 2019، ص: 343-344).

وتعلق الصين في الوقت الراهن أهمية كبرى على الشرق الأوسط، بالرغم من تركيزها في المقام الأول على الأمن الداخلي - فضلا عن استقرار محيطها المباشر ولا سيما منطقة آسيا والمحيط الهادي وآسيا الوسطى - (سكوبيل، نادر، 2016، ص: 3) فقد ازدادت أهمية الشرق الأوسط بالنسبة للصين منذ أوائل تسعينيات القرن العشرين في وقت ترافق فيه ارتفاع الطلب الصيني على الطاقة وتنامي الرهانات الاقتصادية مع مصالح جغرافية استراتيجية دائمة، ومع توسع المصالح الصينية الوطنية في المنطقة، فهي تسعى إلى تحقيق التوازن أمام نفوذ الولايات المتحدة الأمريكية في الشرق الأوسط، لذلك صاغت استراتيجية "التنين الحذر" اتجاه دول المنطقة (سكوبيل، نادر، 2016، ص: 20)، وكذا اعتماد سياسة خارجية وأمنية متوازنة أكثر من الناحية الجغرافية الاستراتيجية، ففي ظل سعي الولايات المتحدة الأمريكية لتغيير التوازن في منطقة آسيا والمحيط الهادي، تعمل الصين على إعادة فرض التوازن غربا لتصحيح ما كان أشبه بتكيز مفرط وغير متكافئ على الشرق من ناحية النمو الاقتصادي وحماية الأمن القومي، وتجدد الإشارة إلى أن سعي الصين لإعادة فرض التوازن لم يأتي كردة فعل على إعادة التوازن الخاصة بإدارتي "باراك أوباما" (Barack Obama) و"جوزيف بايدن" (Joseph R. Biden)، بل لكونها تمر بمرحلة إعادة توازن الجغرافية الاستراتيجية والتي يمكن اعتبارها استكمالا للجهود المبذولة في تركيز اهتمام أكبر على منطقة الشرق الأوسط، إذ أن التحولات السريعة الحاصلة في هذه المنطقة قد جعلت منها منطقة ذات أهمية كبيرة بالنسبة للصين خارج منطقة آسيا والمحيط الهادي، وتعود أسباب ذلك إلى القلق الصيني الكبير من انعدام أمن الطاقة وعدم الاستقرار الداخلي، وإدراك أن الشرق الأوسط هو منطقة جغرافية استراتيجية أساسية في العالم، حيث يشكل الشرق الأوسط بالنسبة للصين امتدادا للمناطق المتاخمة لحدود الصينية الغربية في آسيا الوسطى - أي محيط الصين الأوسع نطاقا (سكوبيل، نادر، 2016، ص: 73)، واعتبارا لذلك تحدد مجموعة من العوامل الخاصة توجهات الصين على الصعيد الخارجي ومن ثم تجاه الشرق الأوسط والمنطقة العربية عموما، ولعل أهمها يعود إلى عاملين إثنين (منصور، 2019، ص: 265-266):

1 - ازدياد رغبة القيادة الصينية في القيام بدور أكبر بوصفها قوة عظمى ذات قدرة على المشاركة في رسم خطوط عريضة للعلاقات الدولية والنظام العالمي، ولعل أحد هذه السياسات التي تعطينا فكرة عن هذا التوجه الصيني هو "سياسة الحزام والطريق" التي أعلنها الرئيس الصيني الحالي "شي جين بينغ" (Xi Jinping) في عام 2013، وضمن هذا الإطار أنشأت الصين مصرف تنموي عالمي يساعد دول الجنوب ويتم دور مؤسسات متجدرة مثل البنك الدولي ومؤسسات تنموية تقودها دول الشمال، ومن ثم تتطلب هذه السياسات من الصين الخروج إلى العالم والقيام بأدوار على فضاءات جديدة، إضافة إلى انخراطها في العلاقات الدولية بوصفها قوة عظمى يتطلب منها ولو جزئيا، القيام بالأدوار التقليدية للدول العظمى، والتي أرسيت منذ الحرب العالمية الثانية وتأكدت بعد الحرب الباردة، ومن هذه الأدوار؛ المشاركة في صوغ أشكال العلاقات الدولية في النظم الفرعية، وبذل جهد سياسي ودبلوماسي وعسكري واقتصادي لضمان اتباع هذه النظم.

2 - أن علاقات الصين بدول الشرق الأوسط لن تتحدد من خلال علاقاتها بدول عظمى مثل الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا، بل بأشكال النظم الفرعية والعلاقات المحلية في المنطقة، وبصورة عامة تبدو العلاقات الصينية - العربية، وخصوصاً مع دول مجلس التعاون الخليجي، جيدة وفي تحسن وطور بناء، وهو ما تظهره الزيارات المستمرة المشتركة وتوقيع سلسلة من الاتفاقات، خصوصاً في مجال التبادل التجاري والطاقة، كما تتركز الاهتمامات الصينية على العلاقات الاقتصادية فهي مهتمة بالموانئ المحلية من أجل خدمة مشروع "الحزام والطريق" إذ يهدف هذا المشروع إلى تحسين النمو الصيني الاقتصادي وضمنه تبين أهمية منطقة الشرق الأوسط بالنسبة إلى الصين التي أصبحت تبدي اهتماماً بالقيام بدور قيادي عالمياً.

فالموقع الاستراتيجي لمنطقة الشرق الأوسط سيعزز من الجهود الصينية التي تبذل من أجل ربط الأسواق الآسيوية بكل من الأسواق الأوروبية والإفريقية (حدود الانطلاق: هل يتيح طريق الحرير مكاسب اقتصادية للمنطقة؟، 2022)، الأمر الذي جعل القيادة الصينية تصدر في 28 مارس 2015 رؤيتها للمشروع المشترك الخاص ببناء طريق الحرير البري، وطريق الحرير البحري للقرن الواحد والعشرين، وبحسب تلك الرؤية سيربط هذا الحزام بالخليج العربي والبحر الأبيض المتوسط عبر آسيا الوسطى وغرب آسيا، وقد صمم طريق الحرير البحري لينطلق من الساحل الصيني وصولاً إلى أوروبا، عبر بحر جنوب الصين والمحيط الهندي (جيان، 2017، ص: 3)، حيث أن الهدف المعلن من "طريق الحرير الجديد" هو "تعزيز التعاون الاقتصادي والتواصل" عبر هذه المناطق من خلال مشروع ضخم لتطوير البنية التحتية، بهدف إعادة توجيه النظام الاقتصادي العالمي من خلال بناء ما أطلق عليه "مشروع القرن"، متخذاً من الشرق الأوسط قلب المشروع حيث يلتقي الطريقتان (الطريق البحري والطريق البري) ليكملا المسير نحو أوروبا وإفريقيا (Lehr, 2022)، وهذا يعني أن الشرق الأوسط ليس جزءاً هاماً من المشروع وحسب، بل هو أيضاً محور الطريقتين، وله دور محوري في صلب المشروع (جيان، 2017، ص: 3)، إذ تعتبر القيادة الصينية أن الشرق الأوسط هو مفترق طرق عالمي رئيسي ومنطقة تتمتع بأهمية جغرافية استراتيجية كبرى (سكوبيل، نادر، 2016، ص: 11)، وبذلك يجذب إقليم الشرق الأوسط الصين إليه لتتمحور فيه، فمن جهة ليس فيه كواجهة أمريكية - صينية على غرار قضية تايوان وبحر الصين الجنوبي واليابان والكوريتين والهيمنة في آسيا، ومن جهة أخرى فإن الإقليم فضاء تستطيع فيه الصين تخفيف الضغط الأمريكي عليها، في حالة التوتر في العلاقات أو العودة إلى حرب باردة، وهو مشهد ليس بمحتمل، ولذلك يدعو الجنرال الصيني "ليي ياجاوو" (Liu Yazhou) الصين إلى "الاستيلاء مركز العالم (الشرق الأوسط)"، في حين يحذر الأدميرال الصيني "يانغ يي" (Yang Yi) من أن مثل هذا التوجه سوف يشغل الصين عن التوسع في الفضاء الآسيوي - المحيط الهادئ، لذلك يجب على الصين أن تتقدم نحو الوطن العربي الشرق أوسطي، كشرط ضروري لنهوضها، بوصفها قوة جيوسياسية عالمية، على اعتبار أن هذا الإقليم يعتبر بوابة جيواقتصادية لا مفر من العبور خلالها (نعمة، الوطن العربي في الاستراتيجية العليا الصينية، 2019، ص: 208).

3. المصالح الصينية ومركزية الطاقة في العلاقات الصينية الشرق الأوسطية العربية:

أصبحت منطقة الشرق الأوسط ذات أهمية في المنظور الاستراتيجي الصيني، إذ أن التحولات السريعة الحاصلة في الشرق الأوسط جعلت من المنطقة الأكثر أهمية بالنسبة لها؛ خارج منطقة آسيا والمحيط الهادئ، وتعود أسباب ذلك إلى القلق الصيني الكبير من انعدام أمن الطاقة وعدم الاستقرار الداخلي، وإدراك أن الشرق الأوسط هو منطقة جغرافية استراتيجية أساسية في العالم، أين يشكل الشرق الأوسط بالنسبة للصين امتداداً للمناطق المتاخمة لحدود الصينية الغربية في آسيا الوسطى - أي محيط الصين الأوسع نطاقاً (سكوبيل، نادر، 2016، ص: 73)، وقد كان للقفزات التي شهدتها الصين خلال العقدين الماضيين من القرن الواحد والعشرين أن جعلت منها قوة دولية فاعلة ومؤثرة، وذلك في ضوء صعودها الاقتصادي المذهل، وكونها ثاني أكبر اقتصاد عالمي، حيث تنافس الاقتصاد الأمريكي بقوة على المركز الأول، الأمر الذي جعل الصين تعتمد على إعادة صياغة استراتيجيتها تجاه منطقة الشرق الأوسط على النحو الذي يتواءم مع

وضعها كقوى كبرى فاعلة من ناحية، ومع مستجدات الوضع الإقليمي في أعقاب الثورات العربية وتداعياتها من ناحية أخرى (الشيخ، 2022)، حيث يظهر التوجه الصيني الجديد في منطقة الشرق الأوسط، والذي جاء نتيجة لتغير الوضع في الصين من دولة مستوردة للنفط إلى دولة موردة له، إذ تحتل المرتبة الثانية بعد الولايات المتحدة الأمريكية، لذلك تحرص على ممارسة دور في تنمية اقتصاديات المنطقة وربطها بالاقتصاد الصيني، كما أنها استطاعت أداء دور المنافس للولايات المتحدة الأمريكية على الساحة الدولية في الوقت الراهن، ساعية إلى تأمين إيراداتها النفطية لمواكبة الحراك الاقتصادي (العكيدي، 2022) الذي يتجسد بنسبة نمو اقتصادي بلغت 6.4 % سنة 2019 بينما بلغت سنة 2018 نسبة 6.6% (World Economic and Financial Surveys, 2018, p: xi)، هذا فضلا عن أن الصين قد استوعبت درس احتلال العراق، إذ رأت في هذه الحرب محاولة من الولايات المتحدة الأمريكية للاستئثار بمنابع النفط سيما في الشرق الأوسط، مما حدا بالصين إلى تبني ردة فعل تجسدت في احتراقاتها المتتالية لدوائر النفوذ التقليدية للولايات المتحدة الأمريكية في كل من أمريكا اللاتينية والخليج العربي، وذلك بعقد صفقات نفطية مع كل من فنزويلا وإيران والمملكة العربية السعودية (العكيدي، 2022).

كما أنه لا يخفى على أحد أن منطقة الشرق الأوسط تمثل منطقة تنافس تجاري بين الشركات المنتجة والشركات الاستثمارية العابرة للقارات، لأن هذه المنطقة هي منطقة ذات شعوب استهلاكية من الطراز الأول، إذ يبلغ عدد سكان دول الشرق الأوسط أكثر من 320 مليون نسمة، فأغلب اقتصاديات هذه الدول هي اقتصاديات ريعية نفطية، وأن هذه العوائد المالية المتأتية للنفط تجعل من دخول الأفراد محطة مهمة للتنافس بين الشركات الأمريكية والأوروبية والصينية وغيرها (العكيدي، 2022)، وتشمل مصالح الصين الرئيسية في الشرق الأوسط؛ الطاقة والأمن والطموحات الجغرافية الاستراتيجية والروابط الخارجية للاستقرار الداخلي، وتعزيز وضعها باعتبارها قوة كبرى، وتمثل أهداف الصين الموازية في ضمان الحصول على الطاقة والموارد الأخرى وموازنة نفوذ الولايات المتحدة الأمريكية، وإن لم يكن بطريقة مباشرة، وندية، وحظر الدعم المعنوي والمادي لأقلية "الأوغور" الصينية (Uighurs) واكتساب اعتراف صريح وضمي من دول الشرق الأوسط بالصين باعتبارها قوة عظمى تباعا (سكوييل، نادر، 2016، ص: 7)، وعلى إثر ما تقدم ترى الصين في دول الشرق الأوسط وتحديدا العالم العربي مصدرا مهما للطاقة وفضاء ذا إمكانات كبيرة من حيث كونه سوقا واسعا للتجارة والاستثمار، لذلك فهي تسعى إلى تعزيز التعاون الاقتصادي مع الدول العربية الشرق أوسطية خارج قطاع الطاقة أيضا، إذ أصبح العالم العربي منذ مطلع تسعينيات القرن العشرين مستهلكا مهما للصناعة الصينية من مواد مصنعة، تكنولوجيا واستهلاكية، بل تعدى الأمر إلى ما تصدره الصين إلى هذه المنطقة التي تشمل سوقي العمل والانتاج، عبر تصدير اليد العاملة وكذا الاستثمارات المباشرة، وقد سعت إلى مضاعفة علاقاتها التجارية بالدول العربية خصوصا منذ تأسيس "منتدى التعاون الصيني - العربي" سنة 2004، ساعية أيضا إلى إنشاء منطقة للتجارة الحرة بينها وبين دول مجلس التعاون الخليجي، والتي تهدف إلى تعزيز التبادل التجاري والاستثماري بين الطرفين (زغوني، 2019، ص: 340-341)، ونتيجة للترامن بين تنامي الثقة الاستراتيجية السياسية والتعاون في المجال الاقتصادي والتجاري بين الصين والدول العربية، فقد ارتفع الميزان التجاري بين الجانبين من 36.7 مليار دولار أمريكي في نهاية سنة 2004 إلى 330 مليار دولار أمريكي بنهاية سنة 2021 بزيادة قدرها 37%، وتجدر الإشارة هنا إلى أن الدول العربية ظلوا شركاء رئيسيين للصين في مجال الطاقة (نفط وغاز)، حيث يزودون الصين بأكثر من 50% من حاجتها من النفط والغاز المستورد من الخارج، وقد ظلت الدول العربية ملتزمة بالشراكة في هذا القطاع الحيوي بالرغم من الضغوط الغربية التي تظهر من وقت لآخر، كما أن الأزمة في أوكرانيا الحالية قد التي أظهرت حيوية الشراكات في هذا المجال وهو ما يؤكد من جديد القيمة الاستراتيجية الحالية والمستقبلية للشراكة العربية الصينية في قطاع الطاقة (أحمد، 2022)، التي تضاعفت مشتريات الصين فيها من الدول العربية نحو عشر مرات خلال أقل من عقدين (زيارة شي جين بينغ إلى السعودية وآفاق العلاقات مع الصين، 2022، ص: 1)، وفي هذا الإطار تعتبر الطاقة عنصرا مركزيا في العلاقات العربية -

الصينية عموماً، والخليجية الصينية خصوصاً، وقد برز هذا العامل بوضوح بعد أن توقف الغرب عن أن يصبح زبوناً رئيساً للطاقة في المنطقة العربية نتيجة ميل دول الاتحاد الأوروبي نحو الاعتماد على الطاقة الروسية بعد انتهاء الحرب الباردة من خلال إنشاء جملة من المشاريع الخاصة بنقل النفط والغاز؛ منها: خط أنابيب "يامال" (المار بروسيا البيضاء إلى بولندا)، وخط "نورد ستريم 1" (عبر البلطيق)، وخط "الأخوة" (عبر أوكرانيا)، وخط السيل الجنوبي الذي تحول لاحقاً إلى السيل التركي، وخط "نورد ستريم 2" حيث نقلت هذه المشاريع ما يصل إلى 80% من صادرات الطاقة الروسية قبل حرب أوكرانيا إلى أوروبا، أين غطت نحو نصف احتياجات هذه الأخيرة من الطاقة (زيارة شي جين بينغ إلى السعودية وآفاق العلاقات مع الصين، 2022، ص: 1).

ويمكن الإشارة إلى أن الصين كانت قد استوردت خلال سنة 2017 من المملكة العربية السعودية لوحدها ما قيمته 20.5 بليون دولار (12.6%)، ومن العراق 13.8 بليون دولار (8.5%) ومن إيران 11.9 بليون دولار (7.3%) ومن سلطنة عمان 12.2 بليون دولار (7.5%) ومن الكويت 7.1 بليون دولار (4.4%)، ومن الإمارات العربية المتحدة 4.1 بليون دولار (2.5%) (Workman, Top 15 Crude Oil Suppliers to China, 2022)، وخلال سنة 2021 بلغ إجمالي تكلفة تصدير النفط الخام إلى الصين ما قيمته 229.3 مليار دولار أمريكي، حيث ارتفعت بنسبة 41.1% منذ سنة 2017 وتسارعت بنسبة 30% من عام 2020 إلى عام 2021، ويعتبر النفط الخام ثاني أغلى سلعة مستوردة في الصين بعد الدوائر الإلكترونية المتكاملة والتجمعات الدقيقة، حيث قدمت أكبر 5 دول مصدرة للنفط (المملكة العربية السعودية وروسيا والعراق وسلطنة عمان وأنغولا) حوالي ثلاثة أخماس (59.6%) كواردات للصين من النفط الخام خلال سنة 2021، فما يقرب من نصف من كمية النفط الخام الصيني المستورد (أي حوالي 50.7%) قد نشأ من تسع دول في الشرق الأوسط، بلغت فيها قيمة واردات الصين من النفط الخام من السعودية ما قيمته 39.9 مليار دولار أي ما نسبته 17.4% من واردات الصين الإجمالية من هذه المادة، وما قيمته 23.5 مليار دولار (10.2%) من العراق، و20.2 مليار دولار من سلطنة عمان (8.8%) و14.1 مليار دولار (14.1%) من الكويت، و14 مليار دولار (6.1%) من الإمارات، و3.8 مليار دولار (1.6%) من قطر خلال سنة 2021 (Workman, Top 15 Crude Oil Suppliers to China, 2022)، ويعد أكبر 3 موردين للنفط الخام للصين كل من: السعودية، روسيا والعراق، حيث أنتج هؤلاء المزودون الرئيسيون مجتمعين مع بعض ما نسبته 43.3% من إجمالي الواردات الصينية من النفط الخام خلال سنة 2021 (Workman, Crude Oil Imports by Country, 2022)، ويبين الجدول رقم (01) أكبر مزودي النفط الخام المستورد في الصين، وتتمثل في 15 دولة زودتها بما نسبته 92.6% خلال سنة 2021، أين تتضح بشكل جلي أن أكثر الواردات الصينية من النفط والطاقة هموما تأتي من الدول العربية ومنطقة الشرق الأوسط عموماً (أنظر الجدول رقم (01)).

كما تشغل الدول العربية مكاناً بارزاً في مبادرة "الحزام والطريق" الصينية، التي تستثمر الصين فيها أكثر من تريليون دولار، أغلبها في مجال إنشاء الموانئ والطرق السريعة والسكك الحديدية، لتسهيل التجارة مع بلدان العالم، ومن ضمنها الدول العربية، وقد انضمت إلى المبادرة 20 دولة عربية، بلغ حجم الاستثمارات الصينية فيها أكثر من 200 مليار دولار، استحوذت السعودية على 21% منها، بما يقارب 40 مليار دولار، وجاءت بعدها الإمارات بنحو 17%، ثم العراق بـ 14%، وبعده مصر والجزائر بـ 12% لكل منهما، وفي عام 2019 غدت الصين الشريك التجاري الأول لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، متجاوزة بذلك الاتحاد الأوروبي بإجمالي مبادلات تجارية زادت على 180 مليار دولار، استأثرت المبادلات السعودية - الصينية بنحو نصفها (زيارة شي جين بينغ إلى السعودية وآفاق العلاقات مع الصين، 2022، ص: 1)، وتجدر الإشارة هنا إلى أنه وفي إطار التعاون المالي والبنكي، أنشأت السعودية أول مكتب لها وهو "البنك التجاري الوطني السعودي" في مدينة "شنغهاي" سنة 2013، بهدف مساعدة الشركات السعودية في الاستثمار في التنمية الاقتصادية في الصين، وفي المقابل أنشأت الصين "بنك الصين للصناعة والتجارة" كأول فرع لها في الرياض سنة 2015، وهو

يهدف إلى تسهيل المشاريع الصينية في السعودية والدفع نحو التنمية المالية المتعددة الأطراف، وهو ما ساهم أيضا بتأسيس صندوق استثماري مشترك والذي أنشأته السعودية والصين معا والذي يدير 20 مليار دولار، حيث يتم تقاسم التكاليف والأرباح على قدم المساواة، ويقدم صندوق الاستثمار الدعم التمويلي بشكل أساسي في البنية التحتية والطاقة والموارد المعدنية (Chen, Han, 2019, p:14)، وعلى إثر ذلك وخلال زيارة الرئيس الصيني "شي جين بينغ" للسعودية يومي 19 و20 جانفي 2016 أعلن أنه على البلدين توسيع روابطهما التجارية الثنائية، والدفع في اتجاه مزيد من التقدم في محادثات التجارة الحرة بين الصين ودول مجلس التعاون الخليجي، وعليهما أيضا توطيد منظومة التعاون الصيني - السعودي في مجال الطاقة، معربا عن تقديره لانضمام السعودية إلى البنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية عضوا مؤسسا سنة 2015 (دراج، 2019، ص: 485)، وفي هذا الإطار يمكن الإشارة إلى الصين والسعودية قد أجرتا محادثات مرة أخرى شهر مارس 2022 لتسوية صفقات النفط بالعملة الصينية "اليوان" بدل الدولار الأمريكي (China, Arab Nations to Hold Summit in Saudi Arabia Next Month, 2022).

كما تواصل الصين وعبر شكاكها وآلياتها الاقتصادية الاسهام في تعزيز بناء الدولة العربية الحديثة؛ إذ تشهد مشاريع البنية التحتية العديدة التي تقوم بها الشركات الصينية في الدول العربية خلال السنوات الأخيرة من العشرين الثانية من القرن الواحد والعشرين، والتي تحظى بالأولوية في إطار مبادرة الحزام والطريق تقدما ملحوظا، ومن بينها على سبيل المثال التحضيرات الخاصة بمشروع "ميناء الحمداية" بالجزائر، المزمع انجازه بشراكة جزائرية - صينية، وفي هذا الإطار يمكن الإشارة إلى أن العلاقات الجزائرية الصينية قد وصلت إلى مستوى التعاون الاستراتيجي الشامل بتوقيعها معاهدة مشتركة ودخولها حيز النفاذ منذ سنة 2019 (الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، 2019، ص: 6-7)، كما تم التوقيع على "الخطة التنفيذية للبناء المشترك لمبادرة "الحزام والطريق" و"الخطة الثلاثية للتعاون في المجالات الهامة 2022 - 2024" بين حكومتي الصين والجزائر بتاريخ 1 ديسمبر 2022، إضافة إلى مشاريع أخرى في مصر كمشروع السكك الحديدية بمدينة "العاشر من رمضان"، بجانب خطوط شبكات الكهرباء الوطنية وخطوط إنتاج الألياف الزجاجية، ومشروع مركز تجميع وتكامل واختبار الأقمار الصناعية، وكذا مشاريع العاصمة الإدارية الجديدة، وبناءها محطة الحاويات في "ميناء خليفة" بالإمارات؛ إضافة إلى مشروع توسيع "ميناء الصداقة" بموريتانيا؛ و"جسر محمد السادس"، وإنجازات تعاونية أخرى بين الصين والمغرب؛ وبناء استاد لوسيل بدولة قطر، ومحطة العطارات لتوليد الكهرباء بالصحراء الزيتي بالأردن؛ ومشروع محطة الكهرباء المستقلة بولاية "صحار" بسلطنة عمان، ومشروع محطة توليد الكهرباء بأعالي نهر "عطبرة" بالسودان (أحمد، 2022).

وكان الرئيس الصيني "شي جين بينغ" قد أعلن بأن الصين ستقدم 20 مليار دولار لإعادة الإعمار في الدول العربية التي تأثرت بالحروب والنزاعات، وتجدر الإشارة إلى أن هناك مشاريع أخرى في مراحل متقدمة كمثل مشروع منطقة السويس للتعاون الاقتصادي والتجاري بين الصين ومصر؛ والمنطقة الصناعية الصينية - العمانية في منطقة "الدقم" بسلطنة عمان، ومنطقة جازان - الصين للتجمعات الصناعية بالسعودية؛ والحديقة النموذجية للتعاون الصيني الإماراتي في الطاقة الإنتاجية، وكان السودان قد اقترح في عام 2021 عددا من المشروعات التنموية المهمة التي وافقت عليها الصين مبدئيا مثل الاسهام في إنشاء حدائق صناعية للمنتجات الزراعية والحيوانية، وإنشاء أكبر مسلخ في افريقيا والعالم العربي في غرب مدينة "أم درمان"، ومد خط سكك حديدية من "سنار" وحتى الحدود السودانية التشادية، وخط يربط السودان وجنوب السودان عبر مدينة "بابنوسة" وغيرها من المشروعات (أحمد، 2022)، ولترسيخ العلاقات البينية العربية - الصينية اتخذ مجلس الجامعة العربية القرار رقم 8757 في دورته العادية (157) بتاريخ 9 مارس 2022 بشأن "العلاقات العربية مع جمهورية الصين الشعبية"، تضمن الإعراب عن حرص الدول الأعضاء على تعزيز علاقاتها مع الصين في مختلف المجالات، خاصة في ظل "مبادرة الحزام والطريق" التي تضم حاليا 20 دولة عربية، والتأكيد على دعم الدول العربية لمبدأ "الصين الواحدة"، واثمين الجهود التي تبذلها الدبلوماسية الصينية لدعم القضايا العربية لإيجاد حلول سلمية للأزمات القائمة في المنطقة، بما يعزز

السلم والأمن على الصعيدين الإقليمي والدولي، وهو ما جعل مساع عربية حثيثة لتطوير العلاقات مع الصين باستمرار، ليس فقط بهدف تحقيق التوازن في علاقات الدول العربية مع القوى الكبرى الأخرى، خاصة الولايات المتحدة الأمريكية، بل وأيضاً لأن للعلاقات مع الصين، في حد ذاتها قيمة وذات مردود كبيرين وتحقق مصالح واسعة للدول العربية، وفي هذا السياق كان التواصل الدبلوماسي الصيني والدول العربية في السنوات الأخيرة أكثر من أي دولة أخرى (سعد، 2022).

4. محددات السياسة الصينية الحالية تجاه منطقة الشرق الأوسط:

في محاولة للوقوف على معالم السياسة الخارجية للصين تجاه الشرق الأوسط، يبدو لنا سؤال محوري فيما يخص ذلك مفاده؛ ماذا يمكن أن تفيد وتضيف منطقة الشرق الأوسط إلى الصين حتى تصبح أكثر تأثيراً في العلاقات الدولية؟ لذلك سيتم تناول محددات السياسة الصينية، أين يقصد بالمحددات في هذا الإطار العوامل التي تشكل ضوابط السياسة الخارجية الصينية تجاه منطقة الشرق الأوسط، حتى يكون هناك دور وتأثير للصين في النظام الإقليمي والدولي، والتي تتمثل فيما يلي:

1 - أن الصين تنظر دائماً للشرق الأوسط بثرواته وموقعه الاستراتيجي، باعتباره "منطقة تشابك" في الصراع المحتدم والمتواصل بين القوى الدولية المتنافسة على النفوذ فيه، فالصين تدرك التحديات التي تطرحها البيئة الدولية، ومنها تلك الضغوط التي يمكن أن تمارسها الولايات المتحدة الأمريكية على نفط الشرق الأوسط وخاصة النفط العربي، بحيث شكل هذا الواقع ضغوطاً على الصين في مجال حصولها على النفط العربي بما يعكس تحكم الولايات المتحدة الأمريكية بأهم محددات التنمية والتطور الصيني، وهو ما يكون له الأثر الأكبر على توجهات الصين بشأن سياستها الخارجية في منطقة الشرق الأوسط (محمود، 2022).

2 - تحقيق الأمن البحري؛ فهناك اهتمام متزايد في الصين للتركيز على الحقوق والمصالح البحري، فهي في حاجة إلى استغلال الموارد البحرية لاستغلالها في التنمية الاقتصادية، إذ تسعى لتحقيق الاستقرار الإقليمي، وذلك من خلال الحفاظ بيئة خارجية مستقرة لمواصله التنمية الاقتصادية (محمود، 2022)، ولأجل ذلك جاءت مبادرة "حزام واحد - طريق واحد"؛ حتى تؤمن للصين الموانئ والطرق، وذلك من خلال اتخاذ منطقة الشرق الأوسط ببرها وبجاراتها وممراتها البحرية منطقة محورية في مشروع طريق الحرير الجديد الذي تم اقتراحه في شهر سبتمبر 2013 من طرف الرئيس الصيني "شي جين بينغ"، والتي سعى فيها إلى ضم واعتراف حوالي 100 دولة به، وفي هذا الإطار نجد "ألفرد تاير ماهان" (Alfred T. Mahan) قد أشار بوضوح في نظريته الجيوبوليتيكية القائمة على القوة البحرية، إلى أن البحر سيأخذ مدى أوسع في المقاربات الجيوبوليتيكية المعاصرة (كمال، 2019، ص: 96-97)، ومن ثم فإن أهمية المواقع البحرية والتي من يسيطر عليها سيسيطر على الاقتصاد العالمي، قد جعلت الصين تعمل على تطوير قوتها البحرية، استرشاداً أيضاً بالنظرية الجيوبوليتيكية لـ "هارفورد جون ماكندر" (Halford John Mackinder) التي أولت أهمية للممرات المائية المحيطة بالحافة، مثل بحر شرق وجنوب الصين، وبحر الفلبين، وخليج تايلند، وبحر سيليبس، وبحر جاوا، وبحر أنجلمان، والمحيط الهندي، وبحر العرب، وخليج عدن، والبحر الأحمر، والبحر الأبيض المتوسط، ومضيق ملقا، وقناة السويس (نعمة)، المحور الجيوبوليتيكي العربي - الإسلامي وعملية هيكله النظام الدولي: نحو مقارنة جديدة، 2020، ص: 9)، كما أن هناك إدراك صيني لأهمية أفكار نظرية "نيكولاس جون سبيكمان" (Nicholas John Spykman) والتي جعلتها تعمل الاهتمام بمناطق دول الحافة التي تشملها نظريته، والتي في أغلبها تطل على البحار والمضايق، لذلك أحييت طريق الحرير الصيني القديم وأضافت له طريقاً بحرياً، والذي قد ظهر جلياً في مبادراتها الاقتصادية لطريق الحرير الجديد "الحزام والطريق" التي جاء بها الرئيس الصين "شي جين بينغ" سنة 2013، إذ أن هذه المبادرة تحقق أهداف الأمن القومي الصيني، من خلال تمدد النفوذ الصيني للأقاليم الحيوية كالشرق الأوسط والقرن الإفريقي وجنوب شرق الصين، للحفاظ على أمن الطاقة وضمان تدفق النفط والغاز إليها، وفتح المزيد من الأسواق في جميع الدول المشاركة في المبادرة، وهي جميعاً دول استهلاكية ذات كثافة سكانية مرتفعة (سليمان، منى، 2019، ص: 113)، ويترتب على ذلك أن أحد أهم أهداف استراتيجية الصين هو تأمين طرق الملاحة والتجارة

العالمية بشكل عام، والتي عن طريقها تصل صادراتها إلى الأسواق العالمية (سليمان، سماء، 2019، ص: 134)، وهو ما يحقق السعي إلى السيطرة على الاقتصاد العالمي والذي يعتبر أحد المبادئ الواقعية الحاكمة للسياسات الصينية الحالية.

3 - تحقيق النفوذ والحضور الصيني: لقد تنامي منذ السنوات الأولى للقرن الواحد والعشرين الدور الصيني في العالم، حيث بدأ هذا النفوذ عن طريق التجارة والاقتصاد ليتطور في الوقت الحالي إلى السياسة، إذ تدخل الصين في مجالات استراتيجية بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية وتحديدًا منطقة الشرق الأوسط، وكان الحضور لافتًا في هذه المنطقة التي تشكل العمود الفقري لمبادرة "الحزام والطريق" الصينية ذات الأبعاد الاقتصادية والسياسية الهامة بالنسبة للصين (فنديل، 2022)، والتي رأت فيها دول الشرق الأوسط مكاسب اقتصادية وسياسية يمكن أن تحققها في انضمامها لهذه المبادرة، إذ أن ذلك سوف يساهم في دعم التقارب السياسي مع الصين، وهو ما قد يعزز مستقبلًا من مساهمة الأخيرة في العمل على تسوية قضايا المنطقة، كما أنه سيؤدي إلى تعزيز مكانة الصين كشريك اقتصادي للمنطقة، إذ تمثل تلك المبادرة أساسًا جيدًا للانطلاق نحو تعميق العلاقات التجارية والاستثمارية بين الطرفين علاوة على الاستفادة من الإمكانيات المتاحة من الصين لدعم البنية التحتية لاقتصاديات المنطقة (حدود الانطلاق: هل يتيح طريق الحرير مكاسب اقتصادية للمنطقة؟، 2022).

4 - توسيع التعاون: إذ تعمل الصين على توسيع مجال التعاون في قطاعي النفط والغاز بين الدول المنتجة والدول الموردة، بالإضافة إلى تحقيق الريادة في مجال الطاقة الشمسية وطاقة الرياح وغيرها من أشكال التعاون في مجالات الطاقة المتجددة، ومن أجل تعزيز عملية التصنيع في الشرق الأوسط استثمرت الصين 15 مليار دولار في شكل قرض خاص لدفع التصنيع في المنطقة، كما أنشأت صناعات استثمار مشتركة بقيمة إجمالية بلغت 20 مليار دولار مع دولتي الإمارات العربية المتحدة وقطر (جيان، 2017، ص: 5) للاستثمار في الطاقة التقليدية (أحمد، 2022)، وتحرص الصين على تعزيز وتنشيط سياسة التواصل وتنمية استراتيجية بناء الموانئ والمرافق البحرية، إذ قررت كل من الصين ومصر بناء حزام وطريق لخطبة التنشيط المصرية، حيث قام الجانبان بإنشاء منطقة السويس للتعاون الاقتصادي والتجاري في مصر باعتبارها مشروعًا رمزيًا وباكورة الحصاد المبكر لمشروع الحزام والطريق "حزام واحد - طريق واحد"، وعلى غرار منطقة التعاون الاقتصادي والتجاري في مصر، فإن المملكة العربية السعودية وسلطنة عمان ودول أخرى، تبحث مع الصين سبل التعاون في مجال تأسيس قطب صناعية، وكانت الصين قد ناقشت الآفاق التي تحملها رؤية المملكة العربية السعودية 2030 ورؤية الأردن 2025 وعلاقتها بمشروع الحزام والطريق "حزام واحد - طريق واحد" (جيان، 2017، ص: 5)، في حين وقعت شركة مجموعة صناعات شمال الصين المحدودة "نورينكو" وشركة "دوبال" القابضة من دولة الإمارات في 3 ماي 2019 مذكرة تفاهم شاملة من أجل تعزيز التعاون الاستراتيجي في إطار مبادرة الحزام والطريق ورؤية الإمارات 2021، إذ حضر توقيع العقد "لوه كاي تشيوان" نائب رئيس شركة "نورينكو" و"عبد الناصر بن كلبان" الرئيس التنفيذي لشركة "دوبال" القابضة، حيث تم التوقيع على هامش فعاليات الدورة الثانية لمنتدى الحزام والطريق للتعاون الدولي خلال الفترة 25 - 27 أبريل 2019 في العاصمة الصينية بكين، وقد وضعت مذكرة التفاهم خططًا للتعاون في قطاعات الصناعة والتعدين والطاقة بين الطرفين (توقيع مذكرة تفاهم للتعاون الاستراتيجي بين شركتي نورينكو ودوبال القابضة، 2022)، والتي تعد علامة فارقة في مسار التعاون من شأنها أن تعمل على تعميق التعاون بين الجانبين في إطار مبادرة "الحزام والطريق"، تعد الصين في الوقت الراهن أكبر شريك تجاري للمملكة العربية السعودية، بعد أن تفوقت على التجارة الثنائية بين الولايات المتحدة الأمريكية والسعودية في السنوات الأخيرة، أين أصبحت الشركات الصينية متجذرة في مختلف المشاريع بالسعودية، حيث تبني مشاريع عملاقة، وتنشئ البنية التحتية للجيل الخامس، وتطور طائرات عسكرية بدون طيار، وإضافة لذلك تتبع الصين نحوًا متعدد الأبعاد يشمل التكنولوجيا والاتصالات، وفي شهر نوفمبر 2022، وقعت شركة الاتصالات الصينية "تشاينا موبايل إنترناشيونال" مذكرة تفاهم مع السعودية لتعزيز النظام البيئي للوسائط الرقمية في المملكة العربية السعودية (Miller, 2022)، وأثناء زيارة الرئيس الصيني

"شي جين بينغ" للسعودية في القمة الثنائية التي جمعت البلدين صرح بأن هناك "حقبة جديدة" من العلاقات بين بلاده والعالم العربي حيث وقعت الصين والسعودية يوم 8 ديسمبر 2022 سلسلة من الاتفاقيات التي تبلغ قيمتها حوالي 30 مليار دولار، تضمنت 34 صفقة أبرمت بين الشركات الصينية والسعودية في مجالات: الطاقة الخضراء وتكنولوجيا المعلومات والخدمات السحابية والنقل والبناء وغيرها من القطاعات، وجاء الإعلان عن اتفاقية شراكة استراتيجية شاملة بين السعودية والصين بعد استقبال كبير للرئيس الصيني، الذي استقبله ولي عهد سعودي "محمد بن سلمان" في مقر إقامته الرسمي في قصر "اليمامة"، وتجدر الإشارة إلى أنه وفقا لوكالة الأنباء السعودية الرسمية، بلغ إجمالي التجارة الثنائية بين الصين والسعودية 80 مليار دولار في عام 2021 و27 مليار دولار في الربع الثالث من سنة 2022 (Saudi Arabia and China announce around \$30bn in deals during Xi visit,) 2022).

5 - تأمين الطاقة وأمن الإمدادات الطاقوية: إن أمن الطاقة من حيث المصادر وطرق الإمداد سيظل المحرك الرئيسي للسياسة الصينية تجاه منطقة الشرق الأوسط، ولهذا فإنها تسعى إلى تنويع الإمدادات الطاقوية خاصة في ظل العقوبات الأمريكية على إيران، وإدراكها أن دول الخليج العربي ستكون أكثر تكييفا مع المطالب الأمريكية عندما تستدعي الظروف لذلك، كما أن الصين لا يمكن أن تعتمد بشكل كامل على النفط الروسي حتى وإن نجحت بمد أنابيب لنقله بين الجانبين وذلك لأسباب استراتيجية (شحرور، 2012، ص:7)، ومن ثم فإن أمن الطاقة في الصين يعتمد أساسا على أمن امداداته، وهو في المقام الأول يعني أمن منطقة الشرق الأوسط، فمن بين الدول العشرة المصدرة للنفط إلى الصين في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا نجد المملكة العربية السعودية، إيران، السودان، عمان، العراق، الكويت وليبيا على التوالي، انطلاقا من أن لديهم تأثير كبير على إمدادات النفط والطاقة في الصين (Lei, 2012, p: 60)، حيث يأتي ما يقرب من نصف إمداداتها من الشرق الأوسط، وباعتباره مفترق طرق مهم استراتيجيا لطرق التجارة والممرات البحرية التي تربط آسيا بأوروبا وإفريقيا، فإن الشرق الأوسط مهم لمستقبل مبادرة "الحزام والطريق" التي تهدف إلى وضع الصين في قلب شبكات التجارة العالمية، ففي الوقت الراهن تركز علاقة الصين بالمنطقة على دول الخليج تحديدا نظرا لدورها المهيمن في أسواق الطاقة (Fulton, Sun, 2019, p: 2).

6 - تحقيق دعم وتأييد صيني داخلي وتعديل وضعها وموقعها في النظام الدولي؛ حيث تسعى الصين إلى تعميق الاعتماد المتبادل وتعزيز الوعي الأممي الجماعي والداخلي من قبل حالة صعود الدولة، وزيادة قدراتها وإعادة تحديد موقع الدولة، وتعديل وضعها في النظام الدولي، كما تسعى وراء مصالحها وإعادة صياغة دبلوماسيتها تجاه كل دولة على حدة (Lei, 2012, p: 80)، لقد سهل الزخم الجديد في العلاقات الصينية العربية، ومستوى الثقة السياسية المتبادلة بينهما، من انضمام وتأييد الدول العربية لمعظم مبادرات الصين الإقليمية والدولية، فعلى سبيل المثال، انضمت الدول العربية إلى مبادرة الحزام والطريق، كما دعمت مبادرة التنمية العالمية، ومبادرة الأمن العالمية التي تدعو إلى استبدال المواجهة بالحوار، والإكراه بالتشاور، والتحالفات بالشراكات، كما انضم عدد من الدول العربية إلى مبادرة الوساطة العالمية، إضافة إلى أن عدد هناك عدد من الدول العربية قد انضم إلى مؤسسات إقليمية ودولية مثل "مؤتمر التفاعل وإجراءات بناء الثقة في آسيا" (CICA)، وكذا منظمة شنغهاي للتعاون، كما أنه من المرجح أن تنضم دول عربية، كمصر والسعودية والجزائر إلى مجموعة البريكس (BRICS) التي تحظى بثقل صيني مهم، والملاحظ أن هذا العدد المهم من الاتفاقيات والآليات والأطر العربية - الصينية، قد عمق هذه الشراكة الجديدة والمتنامية والمستقرة بين الجانبين، كما عكست حجم الثقة السياسية الاستراتيجية التي باتت من الصعب التأثير عليها (أحمد، 2022).

5. الفرص القائمة في العلاقات الصينية الشرق أوسطية:

مع زيادة قوة الصين الاقتصادية وتعاضم تأثيرها الاقتصادي في الشرق الأوسط عموماً، كان لا بد للسياسة الخارجية الصينية من أن تحمل بعض التغيير بشأن دورها في المنطقة العربية، توافقاً مع نظرية السياسة الخارجية القائلة بأن "القدرات تحدد النيات"، لذلك فإن السياسة الخارجية الصينية كما وصفها الدبلوماسي الصيني "هو جيامين" (Wu Jiammin) في طور التحول من "دبلوماسية ردة الفعل" إلى "دبلوماسية المبادرة بالفعل"، وبناء على ذلك، فإن المنطقة العربية التي طالما نظر على أنها منطقة بعيدة من أن تحظى بدور صيني خاص، أصبحت منطقة محورية في سياسة الصين الخارجية الجديدة المتعددة الأبعاد، بما يتجاوز علاقة الصين الثنائية بدولها، لتكون جزءاً من دبلوماسيتها العالمية ورؤيتها للنظام الدولي (زغوني، 2019، ص: 342)، فلا تهتم الصين بالهيمنة أو طرح بديل لتغيير النظام الفرعي في الشرق الأوسط أو الخليج العربي، وليس لدى القيادة الصينية تصور أو خريطة طريق لترجمة ما تترتب عليه مسؤوليات الدول العظمى، خصوصاً عندما تتدخل في النظم الفرعية مثل الشرق الأوسط، فمن غير الضروري أن يكون دور الصين في المنطقة ماثلاً لدور الولايات المتحدة الأمريكية مثلاً (منصور، 2019، ص: 267)، وفي ظل التطورات الدولية الأخيرة وتراجع أهمية منطقة الشرق الأوسط في إدارة الرئيس الأمريكي الحالي "جوزيف بايدن" وتركيزها على آسيا، عملت القيادة الصينية الحالية إلى الأخذ بفكرة الزعيم الصيني "ماوتسي تونغ" (Mao Zedong) التي مفادها: "حيث يتقدم العدو وتراجع، حيث يتراجع العدو، نتابع" (敌进我退，敌退我追) (Where the enemy advances, we retreat. Where the enemy retreats, we pursue)، فبينما يفكر مجتمع السياسة الخارجية الصيني في كيفية مواجهة إعادة التوازن الأمريكي إلى آسيا، تم تقديم اقتراح استراتيجي كبير بأن تحول الصين انتباهها من المنافسة الساخنة في شرق آسيا وتعيد توازن تركيزها الجغرافي غرباً إلى المنطقة الشاسعة من آسيا الوسطى إلى الشرق الأوسط، حيث تتمحور الولايات المتحدة الأمريكية بعيداً عنها (Sun, 2022).

ومن أجل ذلك، ينظر إلى الصين على أنها القادم الجديد إلى الشرق الأوسط، خصوصاً أنها كانت غير قادرة على تحدي الولايات المتحدة الأمريكية في وقت سابق - على اعتبار أنها منطقة هيمنة تقليدية لهذه الأخيرة - وقد أصبحت في الوقت الراهن قادرة على إبداء المعارضة خصوصاً عبر التحالف مع قوى مثل روسيا، وبناء عليه فإنه من المحتمل أن تطمح الصين إلى دور أكبر في العالم العربي، بما سيمثل قطيعة مع دورها السابق البعيد والسلبى، إذ أن للصين في الوقت الراهن الكثير من الحوافز من أجل الارتقاء بمكاسبها السياسية في العالم العربي، كالأهمية البالغة لضمان تدفق النفط وضمان أسواق استهلاكية واسعة، وبيع الأسلحة، ومحاربة الإرهاب والنزعة الانفصالية والتطرف، إضافة إلى الحافز الجيوبوليتيكي في الاضطلاع بدور ما في منطقة حاسمة على المسرح العالمي، وما يؤكد الطموح الصيني بالبحث عن التأثير في العالم العربي هو تلك المبادرات السياسية ذات العمق الاقتصادي التي ما لبثت تطلقها منذ بداية القرن الواحد والعشرين (زغوني، 2019، ص: 342)، والتي أدت فيما بعد إلى إقامة شراكات استراتيجية شاملة مع الصين كمثل إيران، مصر، الجزائر، السعودية في إطار مبادرة "الحزام والطريق" (أنظر الخريطة رقم (01)).

إن طبيعة السلوك الصيني لا ينبئ بسعي الصين إلى تقويض المصالح الأمريكية في العالم العربي، أو تحدي وضعها المهيمن في هذه المنطقة، فالصين من جهة لا تريد شرقاً أوسطاً تحت الهيمنة الأمريكية الكاملة، فقد لا يكون للصين أي دور اقتصادي وسياسي هناك، إلا أنها تريد شرقاً أوسطاً مستقر لضمان مصدر آمن ودائم للنفط، فلا تزال الولايات المتحدة الأمريكية تتحكم في خطوط نقل الطاقة من الخليج العربي إلى مضيق ملقا بنسبة 80% من الإمدادات الطاقوية، كما أن الصين لا تملك على عكس الولايات المتحدة الأمريكية نقاط تموقع استراتيجية في الشرق الأوسط وقواعد عسكرية التي توفر لها الحد الأدنى من فرص التدخل عند تضرر مصالحها، ما تفتقر إلى قدرات جوية وبحرية ملائمة لخدمة مصالحها، وهي بعيدة عن امتلاك الإمدادات اللوجستية لتغطية 7000 ميل من خطوط النقل البحري بين ميناء "شينغهاي" ومضيق هرمز، ولأجل ذلك لا تحاول الصين صراحة وبصفة مباشرة تقويض الدور الأحادي المهيمن للولايات

المتحدة الأمريكية في العالم العربي، ولم يصل الاختلاف الصيني - الأمريكي بخصوص بعض المسائل في المنطقة بعد إلى أنموذج الصراع الصفري، فقد تكون مكاسب طرف هي بالضرورة خسائر للطرف الآخر (زغوني، 2019، ص: 346-347)، ويمكن القول هنا بأن الصين تعمل وفق مبدأ "وو وي" (Wu Wei) أي العمل الجاهد من دون صراع في العمل، بل الاستفادة من طرائق وأساليب غير تواجهية توصل للهدف، ويعني هذا أن على المرء التمرس بالطرق التي توصل إلى الأهداف بأساليب طبيعية ومن دون مواجهة (منصور، 2019، ص: 248)، إضافة إلى أن الصين تقدم أنموذجا متفردا يجمع بين الاقتصاد الرأسمالي للتنمية والنظام السياسي غير الليبرالي، فضلا عن ذلك لا تمارس المشروطة السياسية في المعاملات الاقتصادية، فهي لا تقدم دروسا حول الديمقراطية وحقوق الإنسان، وهذا ما يبدو جاذبا للدول العربية، على العكس من علاقات هذه الأخيرة مع الولايات المتحدة الأمريكية، لذلك تبدو الصين بديلا ملائما، وهي التي تمنح فرصا عديدة للاستثمار العربي، خصوصا وأن الحكومات العربية تشجع على تطوير القطاعات الاقتصادية خارج قطاع المحروقات، وفي هذا الشأن يمكن للدول العربية أن تستفيد من البراغماتية الصينية من أجل تنويع اقتصادياتها، لتتجنب الشروط الأمريكية المتعلقة بالإصلاح السياسي وتعديل نظمها الاجتماعية والثقافية (زغوني، 2019، ص: 350).

ويبدو أن اللقاءات الصينية - العربية الدورية لم تتأثر بأجواء مكافحة جائحة كورونا المعقدة، حيث عقدت الدورة التاسعة للاجتماع الوزاري لمنتدى التعاون العربي - الصيني، في شهر جويلية 2020، وكان من أهم مخرجاتها اتخاذها لقرار مهم بعقد القمة العربية - الصينية الأولى في الرياض عاصمة السعودية إيذانا بدخول العلاقات مرحلة جديدة أكثر تطورا تدفع باتجاه بناء مجتمع عربي صيني ذي مصير مشترك في العصر الجديد، لقد دفع الوضع الدولي المعقد والمتشابك آنذاك والذي زاد في الوقت الراهن تعقيدا، وظهور بوادر أزمات اقتصادية وبيئية وانتشار الأوبئة والحروب كمثال الأزمة الأوكرانية الحالية، والتغيرات المناخية الكبيرة، وندرة الموارد والأزمات المتعلقة بنقص الغذاء والطاقة، والنزاعات حول المياه، ونذر الحرب الباردة؛ قادة الأمتين العربية والصينية لاستكشاف أنماط تعاون جديدة أكثر جاذبية وجذرية واستدامة، فالتجها نحو بناء شراكة استراتيجية شاملة تهدف من ضمن أولوياتها بناء مجتمع عربي - صيني ذي مصير مشترك، وهو ما أدى بالصين والدول العربية إلى تنظيم وعقد ثلاث قمم؛ ثنائية بين المملكة العربية السعودية والصين، وأخرى بين الصين ودول مجلس التعاون الخليجي، وثالثة صينية - عربية تعد هي الأولى من نوعها بين الجانبين والتي تعد علامة فارقة في تاريخ العلاقات الصينية - العربية؛ في الفترة ما بين 7 - 9 ديسمبر 2022 لأجل خلق علامة فارقة في العلاقات بين الأمتين الصديقتين، وميلاد شراكة شاملة جديدة تضع الأسس لبناء مجتمع عربي صيني مزدهر ومتقدم (أحمد، 2022)، وقد تضمنت مخرجات هذه القمة إعلان الرياض الصادر عن القمة العربية - الصينية بتوافق الجانبين حول القضايا والمبادرات التي أطلقتها القيادة الصينية في السنوات الأخيرة، بما فيها مبادرة الأمن العالمي، وكذلك الأفكار والمبادئ التي أعلنها الرئيس الصيني "شي جين بينغ"، كما تم إدراج بعضها ضمن مقررات منتدى التعاون الصيني - العربي، مثل "بناء مجتمع صيني - عربي ذي مصير مشترك في العصر الجديد"، و"شراكة استراتيجية صينية - عربية موجهة نحو المستقبل للتعاون الشامل والتنمية المشتركة"، ووفقا لإعلان قمة الرياض فقد شمل الدعم السياسي العربي للصين، في كافة القضايا ذات الأهمية بالنسبة للصين، مثل مبدأ "الصين الواحدة"، ورفض استقلال تايوان بكل أشكاله، ودعم جهود الصين لصيانة الأمن القومي وتنمية الديمقراطية واستكمالها في هونج كونج، وأكد هذا الإعلان احترام حق شعوب العالم في اختيار الطرق، لتطوير الديمقراطية والنظم الاجتماعية والسياسية، التي تتناسب مع ظروفها الوطنية بإرادتها المستقلة، ورفض التدخل في الشؤون الداخلية للدول بذريعة الحفاظ على الديمقراطية (سعد، 2022).

وتأتي القمة الصينية السعودية الخليجية شهر ديسمبر 2022 مع توسع مشاركة الصين في منطقة الشرق الأوسط اقتصاديا ودبلوماسيا، ومحاولة الصين تعميق التعاون الأمني، فمع إعلان الصين ومراكزها الفكرية والبحثية رسميا في شهر أوت 2019، عن نية الصين المشاركة في تحالف أممي بحري خليجي؛ أصبحت هناك بداية التفكير الصيني حول مستوى أعمق من المشاركة العسكرية في الشرق

الأوسط (Helmy, 2023)، حيث أدت رغبة الصين في أن تعتبرها الدول الأخرى والشعب الصيني قوة عظمى؛ إلى زيادة تواجدها العسكري بشكل أكبر في الشرق الأوسط خلال العقود القليلة الماضية، ويشكل استعداد الصين وقدرتها على اللجوء إلى القوة العسكرية في المنطقة ابتعاداً جذرياً عن المواقف السابقة التي رفضت فيها الصين التدخل المباشر في مشاكل المنطقة، وتشمل بعض الأمثلة عن التدخل العسكري الصيني الأوسع نطاقاً في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام والمشاركة في جهود مكافحة القرصنة وعمليات إجلاء الصينيين من غير المقاتلين، فقد قامت الوحدات الجوية والبحرية التابعة لجيش التحرير الشعبي الصيني للمرة الأولى بدور رئيسي في إجلاء أكثر من 35.000 مواطن صيني جواً وبحراً من ليبيا سنة 2011، كما عملت على إخلاء مواطنين صينيين من لبنان سنة 2006 ومصر سنة 2011 وسوريا في عامي 2011 و2013 واليمن في سنة 2015، ولكن لم يتوافق مع أي من هذه العمليات تدخل كامل لجيش التحرير الشعبي الصيني باستثناء اليمن (سكوبيل، نادر، 2016، ص: 18-19)، ومؤخراً أصبحت هناك رغبة لدى القيادة الصينية في تعزيز الجانب الأمني والعسكري لعلاقتها مع دول الخليج العربي والسعودية والشرق الأوسط، من خلال تعزيز التعاون العسكري والتدريبات العسكرية المشتركة، والتعاون في مكافحة الإرهاب، عبر تدابير شاملة لمعالجة جذوره، بالإضافة إلى الرغبة الصينية في التعاون مع دول المنطقة لمواجهة ما يعرف بالتهديدات الأمنية غير التقليدية، مثل دعم جهود المنطقة لمكافحة القرصنة، والاستمرار في إرسال السفن الحربية إلى خليج عدن وسواحل الصومال للحفاظ على الأمن البحري الدولي، والتعاون في مجال الأمن السيبراني، لذلك، تكمن أهمية القمم الصينية - السعودية، الخليجية والعربية المشتركة المنعقدة شهر ديسمبر 2022 في تعزيز شراكات الصين، اقتصادياً وسياسياً وتجارياً، مع دول المنطقة، وخاصة في منطقة الخليج العربي، ولذلك تبرز الصين اليوم كلاعب مركزي من خلال الاستثمارات المباشرة والشراكات والتجارة والتنمية، فنظراً للنفوذ الأمريكي في منطقة الخليج العربي، قد تغير الصين سياساتها الأمنية في المنطقة، إذا ما حاولت الولايات المتحدة الأمريكية عرقلة تدفق النفط إلى الصين، خاصة في حالة تعرض أمن الطاقة الصيني أو ممرات الشحن الحيوية التي تستخدمها الصين للتهديد، فقد تضطر هذه الأخيرة إلى توسيع وجودها البحري العسكري في المحيط الهندي بالقرب من الخليج العربي، وربما تتدخل عسكرياً في المستقبل، أو تسعى إلى أن يكون لها بصمة أمنية في المنطقة، كما فعلت في القرن الأفريقي من خلال قاعدتها العسكرية في جيبوتي (Helmy, 2023).

وفي هذا الإطار يرى الباحثين في معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى "غرانت روملي" (Grant Rumley) و"كارول سيلبر" (Carol Silber) أن الوجود الأمني المتزايد للصين في المنطقة يشكل معضلة للولايات المتحدة الأمريكية وشركائها، فلا تشكل جميع علاقات الصين أو طموحاتها في الشرق الأوسط تهديداً لمصالح الولايات المتحدة الأمريكية وعلاقتها، لكن العديد منها يمثل تحديات خطيرة، ولتغلب على هذه التحديات، يجب على الولايات المتحدة الأمريكية إجراء تقييم دقيق لنوع الوجود الأمني الصيني في بلد معين والمخاطر المرتبطة بمصالحها من أجل الرد بشكل متناسب، فالتمييز بين دولة تجمعها علاقة اقتصادية في المقام الأول مع الصين، ودولة تجمعها علاقة اقتصادية وعسكرية مع الصين، سيضيف فارقاً بسيطاً إلى نهج الولايات المتحدة الأمريكية تجاه الصين ويتجنب الاضطرابات غير المبررة مع الشركاء الإقليميين (Rumley, Silber, 2022)، ويبدو أن زيادة اتساع النفوذ الاقتصادي الصيني في إفريقيا والشرق الأوسط في السنوات الأخيرة (خاصة فترة جائحة كورونا وما بعدها)، والذي قد يؤدي إلى وجود عسكري صيني في هذه المناطق؛ مما يوفر لها خيارات عسكرية حال اندلاع صراع مع الولايات المتحدة الأمريكية، وعلى جانب آخر تدرّك هذه الأخيرة والصين مخاطر التصعيد بينهما، مما يدفعهما للجوء إلى آليات غير مباشرة، بما فيها الحرب الاقتصادية والمعلوماتية والحرب الإلكترونية (حروب الهيمنة: سيناريوهات "الصراع النظامي" بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين، 2022)، ونتيجة للاهتمام الكبير للشرق الأوسط وبخاصة الدول العربية في المنظر الصيني يبدو أن أكثر ما يهيم القيادة الصينية فيما يتعلق بقممها الثلاث المشتركة شهر ديسمبر 2022 مع السعودية ودول الخليج العربي والمنطقة العربية؛ هو تعميق النفوذ الصيني والتعاون البحري، خاصة فيما يتعلق بالجانب البحري، وتركيز

مراكز الفكر والأبحاث الصينية على ضرورة نجاح فكرة "ربط أو تشبيك البحار الخمسة في المنطقة"، وهي: البحر الأبيض المتوسط والأسود وبحر قزوين والخليج العربي والبحر الأحمر (Helmy, 2023)، وعدم الدخول في صدامات لا فائدة منها مع الطرف الأمريكي الذي تسعى القيادة الصينية إلى تشتيته ودحره من منطقة جنوب شرق آسيا التي أصبحت محط تركيز الإدارة الأمريكية الحالية بقيادة "جوزيف بايدن".

6. خاتمة:

انطلاقاً مما سبق ذكره؛ يتضح لنا أن الصين تعلق في الوقت الراهن أهمية كبرى على منطقة الشرق الأوسط، بالرغم من تركيزها في المقام الأول على الأمن الداخلي، فضلاً عن استقرار محيطها المباشر ولا سيما منطقة آسيا والمحيط الهادي وآسيا الوسطى، وقد بدأ هذا النفوذ القوي عن طريق التجارة والاقتصاد ليتطور في السنوات الأخيرة إلى السياسة والأمن، مما جعلها تدخل في فضاءات استراتيجية ذات أهمية بالنسبة إلى الولايات المتحدة الأمريكية، خاصة وأن هذا الفضاء أصبح يشكل العمود الفقري لمشروع "الحزام والطريق" ذي الأبعاد الاقتصادية والسياسية الهامة بالنسبة للصين، ومن ثم فقد خلصت هذه الدراسة إلى النتائج التالية:

1 - هناك اهتمام كبير بمنطقة الشرق الأوسط لدى القيادة الصينية في السنوات الأخيرة، الأمر الذي جعلها تعزز تواجدتها فيها وخاصة في الدول العربية، على اعتبار أن هذا الإقليم يعتبر بوابة جيواقتصادية وجيواستراتيجية واقعة في نقاط تقاطع مبادرة "الحزام والطريق"، إدراكاً منها بأنها أصبحت تشكل المرجع الاقتصادي للتنمية والتحديث في الصين.

2 - أصبح النموذج الصيني الاقتصادي يجذب العديد من أنظمة الشرق الأوسط، التي ترى التعاون مع الصين كوسيلة لمقاومة الضغوط الغربية وبصفة أخص الأمريكية منها في المسائل المتعلقة بإصلاحات الحكم والمساءلة عن حقوق الإنسان في مقابل مساعدات التنمية والاستثمار التي تقدمها الصين من دون التدخل في الأمور الداخلية لدول الشرق الأوسط.

3 - تسعى الصين في الوقت الراهن إلى المشاركة في قضايا الشرق الأوسط التي تدفعها الرغبة في إظهارها كقوة عالمية لا يستهان بها، في محاولة لموازنة الهيمنة الأمريكية بالمنطقة عبر إقامة شراكات استراتيجية شاملة مع دول الإقليم العربية .

4 - أصبحت الاستراتيجية الصينية تعمل على نقل فضاء التنافس مع الولايات المتحدة الأمريكية إلى الشرق الأوسط، من أجل تجنب المنافسة الاستراتيجية معها ومع حلفائها في المجال الإقليمي المباشر للصين، ومن ثم فإن توسع النفوذ الصيني في منطقة الشرق الأوسط يشكل تحدياً للهيمنة الأمريكية الحالية.

7. الأشكال والرسومات البيانية:

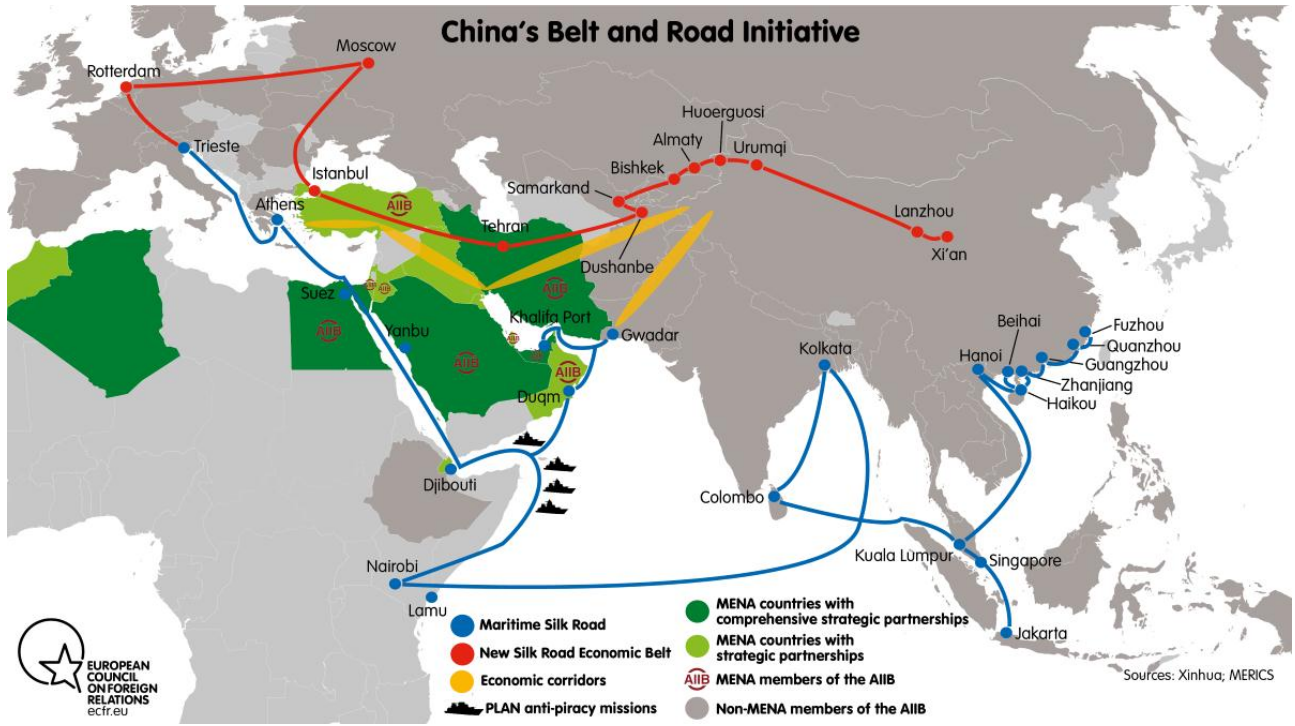
الجدول رقم (01): أكبر مزودي النفط الخام للصين خلال سنة 2021

الدولة	قيمة صادراتها من النفط الخام نحو الصين/ مليار دولار أمريكي
السعودية	39.9 مليار دولار أمريكي (زيادة 42.3% عن سنة 2020)
روسيا	35.8 مليار دولار (زيادة 31.1% عن سنة 2020)
العراق	23.5 مليار دولار (زيادة 22.3% عن سنة 2020)
سلطنة عمان	20.2 مليار دولار (زيادة 58.1% عن سنة 2020)
أنغولا	17.3 مليار دولار (زيادة 24.4% عن سنة 2020)
الكويت	14.1 مليار دولار (زيادة 57.9% عن سنة 2020)
الإمارات	14 مليار دولار (زيادة 44.2% عن سنة 2020)
البرازيل	13.8 مليار دولار (بانخفاض -0.7% عن سنة 2020)
ماليزيا	7.3 مليار دولار (زيادة 100.1% عن سنة 2020)
النرويج	5.8 مليار دولار (زيادة 35.7% عن سنة 2020)
الولايات المتحدة الأمريكية	5.3 مليار دولار (بانخفاض -16.1% عن سنة 2020)
الكونغو	4.1 مليار دولار (زيادة 35.7% عن سنة 2020)
قطر	3.8 مليار دولار (زيادة 92.5% عن سنة 2020)
المملكة المتحدة	3.7 مليار دولار (زيادة 73.2% عن سنة 2020)
كولومبيا	3.6 مليار دولار (زيادة 30.3% عن سنة 2020)

المصدر:

*Daniel Workman، "Crude Oil Imports by Country", (31/12/2022), see the link: <https://bit.ly/3GXgNOC>

خريطة رقم (01): مجال مبادرة "الحزام والطريق" وموقع الدول ذات الشراكات مع الصين



المصدر:

*Jonathan Fulton, Degang Sun, Naser Al-Tamimi, *China's great game in the Middle East*, Camille Lons (project editor), October 2019, European Council on Foreign Relations, p. 2.

8. قائمة المراجع:

1 - باللغة العربية:

- 1 - الشيخ، نورهان، (2022)، "شراكات متوازنة: الاستراتيجية الصينية في الشرق الأوسط"، المركز العربي للبحوث والدراسات، نقلا عن الرابط التالي: <https://bit.ly/3rzyA7T>
- 2 - العكيدي، إيلاف نوفل أحمد، (2022)، "تنافس القوى الكبرى على الموارد الأولية في الشرق الأوسط"، نقلا عن الرابط: <https://bit.ly/3fGWJ6v>
- 3 - أحمد، جعفر كرار، (2022)، "القمة العربية - الصينية: نحو بناء مجتمع عربي صيني ذي مصير مشترك"، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، نقلا عن الرابط التالي: <https://bit.ly/3XgPZ2Y>
- 4 - جيان، وانغ، "العلاقات الصينية - الشرق أوسطية من منظور: الحزام والطريق"، سلسلة تقارير مركز الجزيرة للدراسات، (11 ماي 2017)، ص. 5.
- 5 - دراج، منوشهر، "علاقات الصين بإيران والمملكة العربية السعودية: سياسة التوازن الحساس"، في: العرب والصين: مستقبل العلاقة مع قوة صاعدة، (مروان قبلان محررا)، (الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، أكتوبر 2019).
- 6 - زغوني، رابح، "الاستراتيجية الصينية للعالم العربي: نحو الانتقال من الجيواقتصاد إلى الجيوبوليتيك"، في: العرب والصين: مستقبل العلاقة مع قوة صاعدة، (مروان قبلان محررا)، (الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، أكتوبر 2019).

- 7 - سعد، عزت، (2022)، "الاقتصاد أولاً .. رسائل متوازنة لقمم الصين في الرياض"، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، نقلا عن الرابط التالي: <https://bit.ly/3WoHJfU>
- 8 - سكوييل، أندرو ونادر، عليرضا، الصين في الشرق الأوسط: التنين الحذر، (كاليفورنيا: مؤسسة راند، 2016).
- 9 - سليمان، سماء، "تداعيات التنافس الأمريكي - الصيني على مستقبل النظام الدولي"، مجلة السياسة الدولية، م. 54، ع. 218، (أكتوبر 2019)، ص. 134.
- 10 - سليمان، منى، "انعكاسات التنافس الأمريكي - الصيني على مستقبل الشرق الأوسط"، مجلة السياسة الدولية، م. 54، ع. 218، (أكتوبر 2019)، ص. 113.
- 11 - شحور، عزت، "الصين والشرق الأوسط: ملامح مقارنة جديدة"، سلسلة تقارير مركز الجزيرة للدراسات، (11 جوان 2012).
- 12 - قنديل، أحمد، (2022)، "الكتب الأصفر: الصين تبشر بشرق أوسط جديد بنظام متعدد الأقطاب"، مركز الروابط للبحوث والدراسات الاستراتيجية، نقلا عن الرابط التالي: <https://bit.ly/3CwZqkD>
- 13 - كمال، مصطفى، "جيوسياسية الطاقة .. النزاع الأمريكي - الصيني في بحر الصين الجنوبي"، مجلة السياسة الدولية، م. 54، ع. 218، (أكتوبر 2019).
- 14 - محمود، محمود صافي، (2022)، "توجهات سياسة حذرة: آفاق التعاون الصيني الشرق أوسطي والتحديات الراهنة"، المركز العربي للبحوث والدراسات، نقلا عن الرابط التالي: <https://bit.ly/3Api3Fp>
- 15 - منصور، عماد، "السياسة الخارجية الصينية من منظور الثقافة الاستراتيجية"، في: العرب والصين: مستقبل العلاقة مع قوة صاعدة، (مروان قبلان محررا)، (الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، أكتوبر 2019).
- 16 - نعمة، كاظم هاشم، "الوطن العربي في الاستراتيجية العليا الصينية"، في: العرب والصين: مستقبل العلاقة مع قوة صاعدة، (مروان قبلان محررا)، (الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، أكتوبر 2019).
- 17 - نعمة، كاظم هاشم، "المحور الجيوبوليتيكي العربي - الإسلامي وعملية هيكلية النظام الدولي: نحو مقارنة جديدة"، مجلة سياسات عربية، ع. 43، (مارس 2020)، ص. 9.
- 18 - "حدود الانطلاق: هل يتيح طريق الحرير مكاسب اقتصادية للمنطقة؟"، (2022)، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، نقلا عن الرابط التالي: <https://bit.ly/3lHJB4R>
- 19 - "زيارة شي جين بينغ إلى السعودية وآفاق العلاقات مع الصين"، تقدير موقف، 12 ديسمبر 2022، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، قطر، ص. 1-2.
- 20 - الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، ع. 39، 13 شوال 1440هـ الموافق لـ 16 جويلية 2019م، اتفاقيات واتفاقات دولية.
- 21 - "توقيع مذكرة تفاهم للتعاون الاستراتيجي بين شركتي نورينكو ودوبال القابضة"، (2022)، نقلا عن وكالة شينخوا الصينية (Xinghua News Agency)، على الرابط التالي: <https://bit.ly/3MfryNx>
- 22 - "حروب الهيمنة: سيناريوهات "الصراع النظامي" بين الولايات المتحدة والصين"، (2022)، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، أبو ظبي، الإمارات، نقلا عن الرابط التالي: <https://bit.ly/3X7eZcM>

2 - باللغة الأجنبية:

23 - Chen, Dongmei and Han, Wenke, "Deepening Cooperation Between Saudi Arabia and China", March 2019, King Abdullah Petroleum Studies and Research Center (KAPSARC).

- 24 - Fulton, Jonathan and Sun, Degang and Al-Tamimi, Naser, China's great game in the Middle East, Camille Lons (project editor), October 2019, European Council on Foreign Relations, p.2.
- 25 - Helmy, Nadia, "The Chinese maritime theory of linking and networking the five seas in the Middle East", (2023), modern diplomacy, Middle East, see: <https://bit.ly/3CUUI7x>
- 26 - Miller, Aaron David, "Xi's Saudi Visit Shows Riyadh's Monogamous Marriage to Washington Is Over", (2022), Foreign Policy, see: <https://bit.ly/3CPdvMn>
- 27 - Lehr, Deborah, (2022), "The Middle East is the Hub for China's Modern Silk Road", see: <https://bit.ly/3AkViT0>
- 28 - Lei, Wu, "The Oil Politics & Geopolitical Risks with China "Going out" Strategy toward the Greater Middle East", Journal of Middle Eastern and Islamic Studies (in Asia), Vol. 6, No. 3, 2012, p.60-80.
- 29 - Rumley, Grant and Silber, Carol, (2022), "Navigating China's Security Presence in the Middle East and North Africa", the Washington Institute for Near East Policy, see: <https://bit.ly/3k8s3zX>
- 30 - Sun, Yun, (2022), March West: China's Response to the U.S. Rebalancing, Brookings, see the link: <https://brook.gs/2xvCFxp>
- 31 - Workman, Daniel, (2022), "Top 15 Crude Oil Suppliers to China", see: <https://bit.ly/3JRhkB2>
- 32 - Workman, Daniel, (2022), "Crude Oil Imports by Country", see: <https://bit.ly/3GXgNOC>
- 33 - World Economic and Financial Surveys, Regional Economic Outlook, Middle East and Central Asia, Nov 2018, International Monetary Fund, p. xi.
- 34 - "China, Arab Nations to Hold Summit in Saudi Arabia Next Month", (2022), Bloomberg News, see: <https://bloom.bg/3CZpTJQ>
- 35 - "Saudi Arabia and China announce around \$30bn in deals during Xi visit", (2022), middle east eye, see: <https://bit.ly/3Wo4el6>